

التبيان في إعراب القرآن

وقيل للتبعيض إذ لا يحرم الا الصيد في حال الاحرام وفي الحرم وفي البر والصيد في الأصل مصدر وهو هاهنا بمعنى المصيد وسمي مصيدا وصيدا لما آله إلى ذلك وتوفر الدواعي إلى صيده فكأنه لما أعد للمصيد صار كأنه مصيد تناله صفة لشيء ويجوز أن يكون حالا من شيء لأنه قد وصف وأن يكون حالا من الصيد لشيء ويجوز أن يكون حالا من شيء لأنه قد وصف وأن يكون حالا من الصيد ليعلم اللام متعلقة بليبسونكم بالغيب يجوز أن يكون في موضع الحال من من أو من ضمير الفاعل في يخافه أي يخافه غائبا عن الخلق ويجوز أن يكون بمعنى في أي في الموضع الغائب عن الخلق والغيب مصدر في موضع فاعل .

قوله تعالى وأنتم حرم في موضع الحال من ضمير الفاعل في تقتلوا و متعمدا حال من ضمير الفاعل في قتله فجزاء مبتدأ والخبر محذوف وقيل التقدير فالواجب جزاء ويقراً بالتنوين فعلى هذا يكون مثل صفة له أو بدلا ومثل هنا بمعنى مماثل ولا يجوز على هذه القراءة أن يعلق من النعم بجزاء لأنه مصدر وما يتعلق به من صلته وألفصل بين الصلة والموصول بالصفة أو البديل غير جائز لأنه الموصول لم يتم فلا يوصف ولا يبدل منه ويقراً شأذا جزاء بالتوين ومثل بالنصب وانتصابه بجزاء ويجوز أن ينتصب بفعل دل عليه جزاء أي يخرج أو يؤدي وهذا أولى فان الجزاء يتعدى بحرف الجر ويقراً في المشهور بإضافة جزاء إلى المثل واعراب الجزاء على ما تقدم ومثل في هذه القراءة في حكم الزائدة وهو كقولهم مثلى لا يقول ذلك أي أنا لا أقول وإنما دعا إلى هذا التقدير أن الذي يجب به الجزاء المقتول لا مثله وأما من النعم ففيه أوجه أحدها أن تجعله حالا من الضمير في قتل لأن المقتول يكون من النعم والثاني أن يكون صفة لجزاء إذا نونته أي جزاء كائن من النعم والثالث أن تعلقها بنفس الجزاء إذا أضفته لأن المضاف إليه داخل في المضاف فلا يعد فصلا بين الصلة والموصول وكذلك ان نونت الجزاء ونصبت مثلاً لأنه عامل فيهما فهما من صلته كما تقول يعجبني ضربك زيدا بالسوط يحكم به في موضع رفع صفة لجزاء إذا نونته وأما على الاضافة فهو في موضع الحال والعامل فيه معنى الاستقرار المقدر في الخبر المحذوف ذوا عدل اللف للتثنية ويقراً شأذا ذو على الافراد والمراد به الجنس كما تكون من محمولة على المعنى فتقديره على هذا فريق ذو عدل أو حاكم ذو عدل و منكم صفة لذوا ولا يجوز أن يكون صفة العدل لأن عدلا هنا مصدر غير وصف هديا حال من الهاء في به وهو بمعنى